الرسائل السلطانية

يحي المعافي

١٦٠

ر ٠ م الرسايل السلطانية في الفوايد البرهانية ، تأليف المعاذى ، يحيى ؟ . كتبت في القرن العاشر الهجرى تقديرا .

٨ اق مختلفة المسطرة

٩٩٦ ٥ر٢٠×١٥ سم

نسخة حسنة ، خطها معتاد ، بأولها تملك ١٠٠٦هـ .

١- المنطق أ- المعازى ، يحيى ؟ بد تاريخ النسخ .



هذا كتاب الرسائل السلطانية
في الفوائد الرهاوية
تأليف يحيى المعاري للسلطان
مجير الدولة الملك العادل
ابن الملك العادل محمد
تغمده الله برحمته

قد قفنا هذا الكتاب
من يد الملا سعيد
فليسلم اليه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي شرف النفوس الناطقة بقبول المعارف اليقينية وعرف
العقول الناسخة بشمول العوارف اليمنية وافهمها اكتساب
النتايج الكسبية عن الضرورية والهمها اقتراب المناهج النظرية
من البرهانية وجعلها لحصول المطالب الملكوتية وكمالها
بوصول المآرب الجبروتية وعظم قدرها بوصف الاسرار
اللاهوتية وكرم امرها بكشف الاسرار الناسوتية
وصلى الله على سيدنا محمد المجتبى المصطفى افضل الارواح
القدسية واكمل الاشباح الانسية وعلى آله وصحبه الطاهرين
من الادناس البدنية والاوساخ البشرية ما طلع الانوار
الفلكية ولمع الازهار الملكية اما بعد فانه يقول اضعف عبيد الله
تعالى يحيى المعاذي هذه رسالة محتوية على فوائد شريفة وفرائد لطيفة
[illegible] اعلاها [illegible] وذيلا واعلاها
محكمة

محكمة وذيلا اعني علم الكلام الذي هو باحث عن ذات الله تعالى وصفاته
تدقيقا وعلم التصوف الكافل بابراز الكامن من الاسرار الالهية
تحقيقا وما يتوقف عليه التمييز من صواب المعاني وخطاها وهو علم القواعد
المسمى بالمنطق انشأتها بعالي اشارة من اشارته حكم وطاعته غنم وهو السلطان
الاعظم والبرهان الافخم مالك رقاب الامم مفخر صناديد العالم حايز الفضيلتين
العلمية والعملية الفايز بالخصلتين القدسية والانسية معاذ اكابر [illegible]
اصحاب الملوك وملاذ اعاظم ارباب الملكوت آخذ النواصي وفاتح الصياصي
مستعبد العاصي ومستدني القاصي من الدوحة الاسعدية الامجدية
الجليلة الاعدلية الملك العادل بن الملك العادل السلطان شهاب
الحق والدولة والدنيا والدين غياث الاسلام والمسلمين مغيث [illegible]
سلطان سلاطين اظلته الخضراء واقلته الغبراء السلطان
محيي الدولة والدنيا والدين محمد لا زالت ساحة رافعة سلطنته معمورة
بالخيرات [illegible] بواحة رافته معدلته معمورة بتقبيل [illegible] العمران

وهذا دعاء يشمل البشرا ٤ شعر

فابهج الفؤاد من الاماني | واشهى الجفون من التداني
وطاب نشر الفياض عاني | ونال بحظه قاص وداني
وفيها ما تزود من المعاني | ومنها ما تزيد من الغواني
وما ان راد فيها كل جاني | فطوف الامن الا وهو جاني
ادام الله انوار المعالي | على السلطان ما تلي المثاني

وشرعت فيها اثر ذلك بمحض حمود فطنتي وجمود قريحتي بعد ان تعلقت من
هذا المقام العالي والمرام الغالي وما جرت بها التعلل تحيز ما قيل في حق
المؤلف فلبيت دعوته بتلبية المطيع وبذلت في مطاوعته جهد المستطيع
وسميتها بالرسائل السلطانية في الفوائد البرهانية والله تعالى اسأل ان
يوفقني لاتمامها انه على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير **وبعد**
فمضمون الكتاب مرتب على ثلثة مقاصد **المقصد الاول**
في المسائل المنطقية وهو مشتمل على مقدمة وبحثين اما المقدمة ففيها

ابحاث **البحث الاول** في تعريف العلم واقسامه اعلم ان
العلم ومطلق التصور حصول صورة المعقول في العقل وهو تصور ساذج
ان اعتبر معه عدم الحكم بنفي او اثبات وتصديق ان اعتبر معه الحكم باحدهما
وهو اسناد احدهما الى آخر ايجابا مثل زيد كاتب او سلبا مثل
زيد ليس بكاتب وكل واحد منهما ينقسم الى بديهي لا يحتاج في حصوله الى
فكر ونظر كتصور الوجود والعدم والحكم بان الواحد نصف الاثنين
والى نظري يحتاج في حصوله الى فكر ونظر كتصور الملك والجن وان العالم
حادث وانما قلنا بانقسام كل واحد منهما الى القسمين المذكورين لانه لولا
ذلك لكان جميع التصورات والتصديقات باسرها ضرورية لما احتجنا في حصول شيء الى فكر
ونظر وليس كذلك ولو كانت باسرها نظرية لما حصلنا على شيء اصلا للزوم الدور
او التسلسل الممتنعين وليس كذلك فتعين ان يكون كل منهما نظري يكتسب
من ضروري بطريق الفكر وهو ترتيب امور حاصلة في العقل يتوصل بها الى
المجهول والكافل لمعرفة ذلك هو علم القواعد **البحث الثاني** في
ماهية المنطق وهو معرف باعتبار انه علم في حد نفسه بانه علم يعرف

منه ضروب الاشتغالات من الأمور الحاصلة في ذهن الإنسان إلى الأمور
المطلوب بحصولها وعدد أصناف الموصلة وغير الموصلة وباعتبار كون
آلة لتحصيل العلوم بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الإنسان عن الضلال في
في الفكر والمنطق بعضه ضروري وبعضه كسبي يحصل من ضروريه بطريق الفكر
البحث الثالث في فائدته وهي العصمة عن الضلال عند المراعاة
البحث الرابع في موضوعه موضوع كل علم ما يبحث عن أعراضه الذاتية
وهي التي تلحق لذاته أو لجزئه أو لما يساويه والمراد بالبحث عن الأعراض
الذاتية للشيء إثباتها له أو نفيها عنه بالدليل لغرض إحضار ما يثبت للشيء أو ينفى
عند في الذهن على ما هو عليه في نفس الأمر من الثبوت والانتفاء أو على
التغاير والعارض للشيء إما أن يكون بوسط أو بلا وسط والثاني
يحتاج في حصول العلم بكونه عارضا بلا وسط إلى وسط مثل الزوجية
العارضة للأربعة والأول إما أن يكون وسطا في الثبوت أو في الإثبات
والأول مثل التعجب فإنه وسط في ثبوت الضحك للإنسان في نفس
الأمر والثاني ما يقرن بقولنا لأنه حين يقال لأنه كذا مثل قولنا

هذا

هذا محموم لأنه متعفن الأخلاط وهذا متعفن الأخلاط لأنه محموم وموضوع المنطق
المركب المرتب في الذهن الموصل إلى المطلوب التصوري أو التصديقي على الوجه الكلي
حينئذ هو موصل إليه وهو إما معرف وإما حجة والإيصال العارض لهذا المركب الذهني
التي له أما للمعرف فلبعضه بلا واسطة وأما للحجة فلبعضها بلا واسطة كالشكل
الأول ولبعضها بواسطة كما في الأشكال والحجة قد تكون قياسا والحد أو الحول
إيصالا قريبا وقد يكون أكثر فيكون الإيصال بعيدا والمنطق يبحث عن أحوال
المركب الذهني التي هي الإيصال وما يتوقف عليه الإيصال من الأحوال العارضة للعلوم
التصوري أو التصديقي وقد جرت عادة المنطقيين بتسمية الموصل إلى التصور معرفا
وقولا شارحا والموصل إلى التصديق حجة ودليلا وتقديم الأول على الثاني لأن الأول
فقد تصور والثاني تصديق والتصور مقدم على التصديق طبعا لامتناع الحكم ممن جهل النسبة
الحكمية أو أحد طرفيها فقدم وضعا لرعاية توافق الوضع والطبع وتصور المجهول
مطلقا من حيث أنه مجهول مطلقا كاف في الحكم عليه في هذه الحالة لامتناع الحكم عليه
في حال لا يكون متصورا من هذا الوجه أيضا ثم المنطق وإن كان بحثه مقصورا على
المفهومات لكن يحتاج في الإفادة والاستفادة إلى بحث الألفاظ من حيث أنها دالة على
المعاني الذهنية المنطقية فيحتاج إلى بحث الدلالة لأن الأول الدلالة

هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الأول يسمى دليلاً والثاني
مدلولاً واللزوم ان كان بواسطة الوضع فالدلالة وضعية ويتناول دلالة المجاز
والمركب على معناها المجازي والتركيبي والا فعقلية ويتناول عقلية لفظية
كدلالة اللفظ على اللافظ وعقلية غير لفظية كدلالة الحد الذهني على المحدود
ومقصود المنطق هو الدلالة اللفظية الوضعية وهي كون اللفظ الموضوع بحيث
متى اطلق فهم معناه للعلم بوضعه والمعنى ههنا اعم من ان يكون الذي وضع اللفظ
بازائه او غيره فيتناول اللفظ المركب ايضا ولانه وضعت الهيئة التركيبية
اللفظية بازاء الهيئة التركيبية المعنوية اذ لم يتعين الواضع فكل مركب
واضع وهي اما مطابقية او تضمنية او التزامية لان اللفظ اذا كان دالاً على
معنى فذلك المعنى المدلول للفظ لا يخلو اما ان يكون عين المعنى الموضوع له او داخلا
فيه او خارجا عنه فان كان الاول فالاولى وان كان الثاني فالثانية وان كان
الثالث فالثالثة مثال الاولى كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
ومثال الثانية كدلالته على الحيوان فقط او على الناطق فقط ومثال
الثالثة كدلالته على قابل صنعة الكتابة والمطابقية دلالة اللفظ على المعنى
بتوسط الوضع له سواء كان تعيينيا او لا والتضمنية دلالة اللفظ على

الجزء

المعنى بتوسط وضع اللفظ لما دخل فيه هذا المعنى والالتزامية دلالة
اللفظ على المعنى بتوسط وضع اللفظ لما خرج عنه هذا المعنى ويشترط في
الدلالة الالتزامية اللزوم الذهني وهو كون الامر الخارجي بحيث يلزم من تحقق
المسمى في الذهن تحققه فيه لا الخارجي وهو كون الامر الخارجي بحيث يلزم من
تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه والمطابقة لا تستلزم التضمن لجواز كون
المسمى بسيطا واستلزامها الالتزام غير متيقن لعدم حصول العلم بوجود لازم لكل
ماهية بسيطة او مركبة يلزم من تصورها تصوره والتضمن والالتزام يستلزمان
المطابقة لانهما تابعان لها والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع والالتزام
لا يستلزم التضمن لكون البسايط الثاني اللفظ الدال على معنى ان قصد بجزء
منه دلالة على جزء المعنى فمركب كقولنا غلام زيد وزيد قائم والا فمفرد كزيد والفعل
المضارع ان اعتبر معه فاعله يكون مركبا والا يكون مفردا والمفرد ان لم يستقل
بالدلالة على ما وضع له فاداة كفي ولا وان استقل بها فان دل بصيغته على
احد الازمنة الثلثة معينا بحسب الوضع فكلمة كضرب وان لم يدل كذلك فاسم
كرجل ومن خواصه ان يصح الاخبار عن معناه بمجرد لفظه ولو قيل

ضرب لا يخبر عن معناه كان المخبر عنه لفظ ضرب وهو اسم ولو قيل بمعنى
ضرب حال كون ضرب مستعملا فيه لا يخبر عنه كان المخبر عنه معنى
ضرب في غير وقت استعمال ضرب فيه بعدم الخبر في وقت استعمال
ضرب فيه فلا كذب وقد ينقسم بوجه آخر اللفظ والمعنى اما ان يتحدا
او يتعددا او يتعدد اللفظ ويتحد المعنى او بالعكس فان كان الاول فان
تشخص المعنى فذلك اللفظ علم وجزئي حقيقي وان لم يتشخص المعنى فان تساوت
الافراد الذهنية والخارجية فمتواطئ كالانسان وان تفاوتت فمشكك
كالبياض وان كان الثاني فمتباينة كالانسان والفرس وان كان الثالث
فمترادفة كالليث والاسد وان كان الرابع فمشترك ان وضع لكل واحد
استقلالا كالجون وان نقل الى الثاني ولم يكن النقل لمناسبة فمرتجل
كجعفر وان كان لمناسبة فمنقول ان اشتهر استعماله في الثاني شرعي
كالصلوة واصطلاحي كالفاعل وعرفي كالدابة وحقيقة في الاول ومجاز
في الثاني ان لم يشتهر كالاسد للهيكل المخصوص والرجل الشجاع والمركب

اما تام

تام وهو الذي افاد النسبة التامة وهي النسبة العقلية لشيء الى
شيء آخر التي يصح عليها لفظ مركب لا يصلح ان يجعل منسوبا اليه لشيء آخر
او منسوبا اليه حين اعتبر فيه تلك النسبة كما في نحو زيد قائم وقام زيد وقسم
وغير تام بخلافه والتام على ضربين خبر وهو الذي حكم فيه بنسبة عقلية مع اعتقاد
مطابقتها لنسبة اخرى ثابتة او منتفية خارجية كانت او عقلية ويسمى
قضية ايضا وانشاء وهو الذي حكم فيه بنسبة عقلية لا مطابقة لها وهو
ضربين قسم يدل على طلب الفعل دلالة وضعية وهو خمسة اقسام احدها
استفهام وهو المركب التام الانشائي الموضوع اولا لطلب المتكلم به فهم النسبة
الحاصلة فيه مثل ازيد في الدار وما الفهم واما نحو فهمني وعلمني فموضوع لطلب
تحصيل الفهم والعلم في المتكلم والفرق دقيق وثانيها الامر وهو المركب
التام الانشائي الموضوع اولا لطلب تحصيل الفعل مع الاستعلاء كقولك قم
واضرب وثالثها النهي وهو المركب التام الانشائي الموضوع اولا لطلب

نوع الفعل مع الاستعلاء كقولك لا تضرب ورابعها السؤال ويسمى
دعاء ايضا وهو المركب التام الانشائي الموضوع للطلب مع الخضوع
نحو اللهم اغفر لي وخامسها الالتماس وهو المركب التام الانشائي
الموضوع للطلب مع التساوي كقول المساوي للمساوي بحسب الرتبة
اعطني وقسم لا يدل على طلب الفعل دلالة وضعية ويسمى تنبيها وهذا
القسم على ضربين ضرب لا يدل على الطلب اصلا كقولك ما احسن زيدا ونعم
الرجل زيد وضرب يدل على الطلب دلالة غير وضعية كالتمني والترجي
والنداء فان التمني هو اشتهاء الانسان في نفسه شيئا على طريق
الانشاء وكلمته في لغة العرب ليت نحو ليت الشباب يعود فانه
دل على الطلب لكن دلالته عليه لا بالوضع الاول لانه في تقدير اتمنى عود
الشباب وهو موضوع للاخبار عن تمني عود الشباب بل بالالتزام وكذا
الترجي فانه توقع حصول متوقع الحصول في نفسه على طريق الانشاء

وكلمته في لغة العرب عسى ولعل مثل عسى زيد ان يقدم ولعل زيدا عابد
وهو وان دل على الطلب لكن دلالته عليه ليست بالوضع الاول
لانه في تقدير ما نرجو عود زيد بل بالالتزام حيث نقل من الاخبار
الى الانشاء وكذا النداء فانه يدل على طلب الاقبال لكن دلالته عليه
لا بالوضع الاول لانه في تقدير ادعو زيدا وهو للخبر ثم نقل الى الطلب
والفرق بين التمني والترجي ان التمني يجوز ان يقع في المستحيل والممكن
والترجي لا يكون الا في الممكن والفرق بينهما في الممكن ان المتمنى لا يكون متوقع
الحصول والمترجى متوقعه واما غير التام فتقييدي ان كان الثاني
قيدا للاول كالمركب من اسمين او اسم وكلمة ان قيد الاول بالثاني كالحيوان
الناطق وغلام زيد والذي قام وغير تقييدي ان لم يكن الثاني قيدا للاول
وكالمركب من اسم واداة او كلمة واداة والله اعلم النهج الاول
في اقسام المجردات التصورية وفيه فصول الفصل الاول
في الكلي والجزئي وفيه ابحاث البحث الاول المفهوم وهو ما حصل في الذهن

ان يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وهذا الجزئي الحقيقي كم نفي الاتحاد من وجه بين الموضوع والمحمول والاختلاف من وجه آخر
وهذا الانسان وان لم يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه فهو كلي لانه لم يتحقق الحمل ويمتنع حمل الجزئي الحقيقي على شيء واما صحة قولهم
سواء كان بطريق البدل كرجل يكلمنا او لا كالانسان والاشياء اذا انتشر مطلق زيد فعلى تاويل مسمى باسم زيد او صاحبه وكل واحد منهما كلي
لا الوجود الخارجي فلا يخلو اما ان يكون ممتنع الوجود في الخارج بحث ______ الثاني لفظ الكلي يقال على الطبيعة
او ممكن الوجود والاول كشريك الباري والثاني اما ان يكون موجودا حيث هي وعلى صورتها المعقولة من حيث هي وعلى الكلية العارضة
في الخارج او لا والثاني كالعنقاء والاول ______ اما ان يكون متعدد الصورة المعقولة للطبيعة بحيث يجعلها صالحة الوقوع على
الافراد في الخارج او لا والثاني لا يخلو اما ان يكون مع امتناع غير كثيرين وكل واحد من الاولين يسمى كليا طبيعيا والثالث ______
من الافراد او مع امكانه والاول كالباري عز اسمه والثاني كالشمس منطقيا والمركب من المعروض والعارض عقليا وانما يكون الكلي المنطقي
والاول اعني متعدد الافراد في الخارج لا يخلو اما ان يكون متناهية منطقيا من جهة كونه عارضا للصورة المركوزة ولو اعتبر فيه كونه
او غير متناهية والاول كالكواكب السيارة والثاني كالعدد والمعدن معروضا الكلي او المقول على كثيرين لا يكون من هذه الجهة كليا منطقيا و لا
بحث كلي محمول عليه حمل المواطاة ونعنا لا حمل هو هو ايضا جزئي مركب منه ومن الطبيعي عقليا بل يكون من هذه الجهة طبيعيا فعلى هذا يجوز
اضافي او بينه وبين الحقيقي عموم مطلق فان كل جزئي حقيقي اضافي بغير ان يكون كل واحد طبيعيا ومنطقيا باعتبارين والمحمول من الكليات لا يكون
تجريد عن المشخصات وقد لا يكون الاضافي حقيقيا لجواز كونه كليا والحمل كليا طبيعيا بالمعنى الثاني لوجوب كون المحمول كليا يصح ان يعرضه

سعر

الجملة والكلي الطبيعي بالمعنى الاول موجود في الخارج وغيره غير موجود
فيه البحث الثالث كل مفهومين كليين النسبة
بينهما اما ان يكون التساوي او التباين او العموم المطلق او العموم من
وجه وذلك لان المفهوم الكلي اذا نسب الى كلي آخر فاما ان يصدقا على
شيء فاما ان يصدق كل منهما على كل ما صدق عليه الآخر او لا يصدق فان
صدق فهما متساويان كالانسان والناطق وان لم يصدق فاما ان
يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر او لا يصدق فان صدق كان
عموم وخصوص مطلق والصادق على كل الآخر اعم مطلقا والآخر اخص
مطلقا كالانسان والحيوان وان لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه
وكل واحد منهما اعم من الآخر من وجه واخص منه من وجه كالحيوان والابيض
وانما اعتبر النسبة بين الكليين من المفهومات لان المفهومين اما كليان او جزئيان
او كلي وجزئي ولا يتحقق الا في القسم الاول اما عدم التحقق في الجزئيين
فلانهما لا يكونان الا متباينين واما في الكلي والجزئي فالعموم والخصوص

مطلقا لو كان جزئيا لهذا الكلي والتباين لو لم يكن جزئيا له ونقيضا المتساويين
متساويان بان لا يلزم صدق احد النقيضين بدون الآخر ونقيض الاعم
مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا اي يصدق نقيض الاخص على كل ما صدق
عليه نقيض الاعم وليس يصدق نقيض الاعم على كل ما صدق عليه نقيض
الاخص اما الاول فلامتناع وجود الخاص بدون العام واما الثاني
فلامتناع صدق الاخص على كل الاعم بعكس النقيض توضيح الاول لو لم
يصدق كل لاحيوان لاانسان لصدق بعض اللاحيوان انسان فبعض
الانسان لاحيوان هذا خلف وتوضيح الثاني لولا قولنا ليس كل انسان لاحيوان
لصدق كل لاانسان لاحيوان وينعكس بعكس النقيض الى كل حيوان انسان
وبين نقيضي الباقيين مباينة جزئية وهي صدق كل واحد منهما بدون
الآخر وفيما الفصل الثاني في الماهية واجزائها وفيه ابحاث
الاول ماهية الشيء ما يكون الشيء به ذلك الشيء كما يقال ماهية الانسان
الحيوان الناطق وهي اما بسيطة لا جزء لها او مركبة من اجزاء وكل واحد

لان الانسان لا يكون ان الا انسان

منها تنقسم الى عقلية وخارجية البسيط العقلي والخارجي كالذات العق
ماهية بسيطة من البسائط فتكون بسيطة في العقل والخارج والمركب
الخارجي ما يحصل من اجتماع على اشياء وجودية خارجية مختلفة بالذات
والوجود كالبيت الحقيقي والمركب العقلي ما يحصل من اجتماع الجنس والفصل وهو المركب مع
كالحد والبسيط الثاني كل مركب حقيقي متعارف مركب عقلي من الجنس
ان كان مندرجا تحت مقولة من المقولات العشر اندراج النوع تحت الجنس
يحمل جزء خارجي من اجزاء المركب الحقيقي عليه بالمواطاة واما اجزاء العقل
واجزاء العقلي فيجوز حمله عليه بالمواطاة لكن الجزء من حيث هو جزء ليس
بمحمول والمحمول من حيث هو محمول ليس بجزء الثالث المذاتي ما
يفهم الذات قبل فهمه وقيل هو جزء الماهية وقيل ما ليس بعرضي وقيل ما لا يتحق
موضوعه قبل بقاء الماهية ماهية والعرضي بخلافه وجزء الماهية من حيث
هو جزء متقدم عليها في الوجودين والعدمين في الخارج والذهن الفصل

الثالث في تقسيم الكلي وهو اما ذاتي او عرضي والذاتي اما مقول في جواب
ما هو في حمله على جزئية المعنى او لا الثاني هو الفصل والاول اما ان يكون
مقولا بحسب محض الشركة او لا والاول هو الجنس والثاني النوع والعرضي اما ان
يكون مخصوصا بمعروضه او لا فالاول هو الخاصة والثاني هو العرض العام فحصل
انحصار الكليات في خمس احدها الجنس وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة
في جواب ما هو وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركاتها في ذلك
الجنس عين الجواب عنها وعن جميع مشاركاتها فيه كالحيوان فانه الجواب
عن السؤال عن الانسان والفرس وهو الجواب عنه وعن جميع الانواع المشاركة
للانسان في الحيوان وبعيد ان كان الجواب عنها وعن بعض مشاركاتها في
ذلك الجنس غير الجواب عنها وعن البعض الآخر كالجسم النامي فان النباتات
والحيوانات مشاركة للانسان فيه وهو الجواب عنه وعن المشاركات النباتية
لا المشاركات الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشاركات الحيوانية الحيوان وهو العالي
من طرفي الاجناس ان كان اعم من الجميع كالجوهر والسافل ان كان اخص كالحيوان والمتوسط
ان كان اعم من البعض واخص من البعض كالجسم والمفرد ان كان مباينا للكل كالعقل
اذا قيل بين الجوهر جنسا له وثانيها النوع وهو الذي عين الماهية على مشاركها

في الجنس والوجود بنا على جواز تركب ماهية من امرين متساويين باعتبار ان
وليس شي منهما جنسا للماهية للتساوي ولا فصلا لها لعدم جنسها وهو قريب
ان ميزها عن جميع المشاركات كالناطق للانسان وبعيد ان ميزها عن البعض
للمشاركات له ومراتبه كمراتب الجنس والفصل علة لتعين الجنس لاحد المحتملات
وثالثها النوع وهو نوعان حقيقي وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة
في جواب ما هو كالانسان واضافي وهو الكلي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس
في جواب ما هو قولا اوليا والنسبة بينهما عموم وخصوص من وجه ومراتب
النوع الاضافي ايضا اربع كمراتب الجنس لان العالي في مراتب الاجناس
يسمى جنس الاجناس والسافل في مراتب الانواع يسمى نوع الانواع ورابعها الخاصة
وهي عرضي مقول على ما تحت طبيعة واحدة فقط كالضاحك للانسان وخامسها
العرض العام وهو عرضي مقول على ما تحت طبيعة وغيرها كالماشي للانسان والفرس
ومراتبهما على قياس مراتب الجنس والنوع وكل منهما اما ممتنع الانفكاك عن
المعروض او ممكن الانفكاك والاول هو اللازم ويكون لازما للوجود

كالسواد

كالسواد للحبشي او للماهية كالزوجية للاربعة والثاني هو العرضي
المفارق كالكاتب للانسان وكل واحد من الكليات الخمس يكون طبيعيا ومنطقيا
وعقليا والمذكور هي المنطقية ومعروضاتها هي الطبيعية وكل فصل يقوم العالي
فهو يقوم السافل وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالي من غير عكس كلي فيهما

الفصل الرابع في التعريفات وفيه مباحث الاول معرف الشيء وهو
المركب تحقيقا او تقديرا ما يستلزم معرفته معرفة ذلك الشيء اما بكنه الحقيقة
او ببعض اعتبارات فيلزم ان يكون العلم بالمعرف سابقا على العلم بالمعرف
ويكون اجلى ولا يجوز التعريف بالمساوي له في الجلاء والخفاء لامتناع كون
احدهما اجلى من الاخر والتعريف الشيء بنفسه لاستحالة كون الشيء اجلى من نفسه
ولا بالاخفى لانه يستحيل ان يكون اجلى كما يقال النار جسم شبيه بالنفس
ولا بد ان يكون مساويا له في الصدق لان الاعم لكونه شاملا للاخص وغيره لا
يكون مانعا والاخص لكونه اقل وجودا من الاعم لا يكون جامعا وهو حد تام ان
كان بالجنس والفصل القريبين وناقص ان كان بالفصل وحده او به وبالجنس البعيد
ورسم تام ان كان بالجنس القريب والخاصة وناقص ان كان بالخاصة وحدها او بها

وبالجنس البعيد لما في الحيوان واما بسيطة وهي التي لا جزء لها او مركبة بخلافها
منها اما ان يتركب عنه غيره اولا وبه اقسام اربعة الاول وهو البسيط الذي
لا يتركب عنه غيره لا بحد ولا بحده كالواجب الثاني وهو البسيط الذي
يتركب عنه غيره لا بحد ولكن بحده كالجوهر الثالث وهو المركب
الذي لا يتركب عنه غيره بحد ولا بحده كالانسان الرابع وهو المركب الذي
يتركب عنه غيره بحد وبحده كالحيوان الثالث قيل التعريف اما بنفس
المعرف او جميع اجزائه فيلزم ان يكون الشيء معرفا لنفسه او بعضها وهو لا
يعرف الا اذا عرف كل جزء منه فيلزم ان يكون معرفا لنفسه ولما هو خارج
عنه او الخارج لكنه انما يعرف الشيء اذا علم اختصاصه به والعلم باختصاصه به يتوقف
على معرفته ومعرفة ما عداه من الامور الغير المتناهية فيلزم اما الدور واما
الاحاطة بالامور الغير متناهية وكلاهما باطلان واجيب عن الاول بان المعرف
نفس المعرف بحسب الذات وغيره بحسب المفهوم فلا يكون نفسه ولا غيره من
كل الوجوه وعن الثاني بان جميع اجزاء الشيء ليس نفسه باعتبار التاليف
فهو المعرف دون المعرف وفيه نظر وعن الثالث بمنع كون معرفة الكل موقوفا [illegible]

حد الجواز كون بعض الاجزاء غنيا عن التعريف وعن الرابع والخامس بان
التعريف بالخارج يتوقف على العلم بالخاصة لا على العلم بالاختصاص
السهو في الخلل في التعريف اما بترك تقديم ما يجب تقديمه كالجنس
وترك تاخير ما يجب تاخيره كالفصل واما باستعمال الالفاظ الوحشية الغير
الواضحة الدلالة على المقصود كالالفاظ المشتركة او المجازية واما بالتكرار
الغير المفيد كانقال البصير شيء له البصر من حيث ان له البصر المنهج الثاني
في اقتناص المجهولات التصديقية وفيه ثلثة فصول الفصل الاول
في القضايا واقسامها واحكامها وفيه ابحاث البحث الاول
القضية وهي قول يصح ان يقال لقائله انه صادق او كاذب
اما حملية ان لم يحل بحذف الروابط الى قضيتين كقولنا زيد كاتب
زيد ليس بكاتب واما شرطية ان انحلت بحذف الروابط الى قضيتين
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون هذا العدد
زوجا او فردا والحملية انما تلتئم من اجزاء ثلثة المحكوم عليه ويسمى

موضوعا والمحكوم به يسمى محمولا والنسبة الرابطة للمحمول بالموضوع
سواء كان على طريق الايجاب او السلب واللفظ الدال عليها يسمى رابطة
ايضا تسمية للدال باسم المدلول ثم اعلم انه يجب ذكر الرابطة
اذا كان المراد نسبة المحمول الى موضوع معين كقولنا زيد هو كاتب
زيد هو ليس بكاتب والقضية حينئذ ثلاثية ولم يجب اذا كان المراد نسبة
المحمول الى موضوع ما او كان الموضوع معينا بغير الرابطة كاسم والقضية
حينئذ ثنائية والحمل المعتبر في هذا الفن حمل المواطاة وهو ان يقال في
قولنا كل ج ب كل ما يقال له مفهوم ج يقال له مفهوم ب وفي
قولنا ليس كل ج ب ليس الشيء الذي يقال له مفهوم ج الشيء الذي يقال
له مفهوم ب والشيء الذي يقال له مفهوم ج هو المسمى بذات الموضوع ولمفهوم
هو المسمى بالوصف العنواني وقيل هو الموضوع في الذكر **البحث**
الثاني في موضوع الحملية ان كان شخصا معينا سميت القضية شخصية

مخصوصة

ومخصوصة مثل زيد كاتب وزيد ليس بكاتب وان كان كليا فان كان الحكم على
نفس ذلك الشيء من حيث العموم اي من حيث هو سميت طبيعية كقولنا
الحيوان جنس والانسان نوع وان كان الحكم على ما صدق عليه من الافراد
فان لم يبين كمية افراد المحكوم عليه سميت مهملة كقولنا الانسان في
خسر والانسان ليس في خسر وان بينت كميتها بان تعرض للسور وهو اللفظ
الدال على الكمية سميت محصورة ومسورة فان كان الحكم على كل واحد من
الافراد سميت كلية وسورها كل ان كانت موجبة كقولنا كل انسان حيوان
وسورها لا شيء ولا واحد ان كانت سالبة كقولنا لا شيء ولا واحد من الانسان
بجماد وان كان الحكم على بعض الافراد سميت جزئية وسورها بعض
وواحد ان كانت موجبة كقولنا بعض الحيوان او واحد من الحيوان
انسان وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس ان كانت سالبة كقولنا
ان كانت سالبة كقولنا ليس كل الحيوان او ليس بعض الحيوان بانسان
او بعض الحيوان ليس بانسان والفرق بين الاسوار الثلثة هو ان الاول

يترتب عليه الحكم عن كل الافراد بالمطابقة وعن البعض بالالتزام واما
خيوان على عكس ذلك وقد يستعمل الثاني للسلب الكلي اي عن كل واحد
من الافراد وكان الثالث الايجاب اثبات الحكم لبعض الافراد ومعنى قولهم
المهملة في قوة الجزئية انه يلزم من صدقها صدق الجزئية ومن صدق
الجزئية صدقها لانا اذا قلنا الانسان في خسر فالحكم اما ان يكون على كل
الافراد او على بعضها وكيف كان يلزم صدق الجزئية واذا قلنا بعض
الانسان في خسر فقد يصدق الحكم على الانسان من حيث هو انسان
فالمهملة والجزئية متوافقتان متلازمتان صدقا **البحث**
الثالث في تحقيق المحصورات الاربع فاذا قلنا كل ج ب
فلا نعني به الجيم الكلي وهو الذي لا يمنع نفس مفهومه من الشركة
ولا الكل من حيث هو وهو الكل المجموعي والا لم يتعد الحكم في الكبرى
من الاوسط الى الاصغر ولا نعني به ايضا ما حقيقته ج ولا ما هو موصوف
بج بل نعني به كل واحد واحد مما صدق عليه مفهوم ج وقيما ما وبالباء
مفهومه فمعنى قولنا كل ج ب كل واحد واحد من جزئيات ج ما صدق عليه

مفهوم ج بالفعل وقيما ما صدق عليه مفهوم ب ثم اعلم ان القضية قد تؤخذ
تارة باعتبار الخارج ومعناها كل ما يصدق عليه انه ج في الخارج في الجملة
اي سواء كان حال الحكم او قبله او بعده فهو ب في الخارج واخرى باعتبار
الحقيقة ومعناها كل ما لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث
لو وجد كان ب اي كل ما يصدق عليه الحيثية الاولى يصدق عليه الحيثية
الثانية والاعتبار الاول يقتضي امرين احدهما صدق طرفي القضية على
الموجودات الخارجية والثاني انحصار الحكم على الافراد المحققة
الوجود دون المقدرة والثاني لا يقتضي شيئا منهما **البحث**
الرابع في العدول والتحصيل حرف السلب اما ان يكون جزءا للشيء
من الموضوع او المحمول او لا يكون فان كان جزءا اما من الموضوع كقولنا
اللاحي جماد او من المحمول كقولنا الجماد لا عالم او منهما جميعا كقولنا اللاحي
لا عالم فالقضية معدولة موجبة كانت او سالبة وان لم يكن حرف السلب
جزءا لشيء منها فهي محصلة موجبة كانت او سالبة وربما تخص اسم المحصلة

بالموجبة وتسمى السالبة بسيطة والعبرة في كون القضية موجبة وسالبة
بإيقاع النسبة ورفعها فإن كانت النسبة موقعة كانت القضية
موجبة وإن كان طرفاها عدميين كقولنا كل ما ليس بحي لا عالم
ومتى كانت النسبة مرفوعة كانت القضية سالبة وإن كان طرفاها
وجوديين كقولنا لا شيء من المتحرك بساكن والفرق بين السالبة البسيطة
والموجبة المعدولة المحمول هو أن السالبة البسيطة أعم مطلقا من الموجبة
المعدولة فمتى ثبت اللاباء لج صح سلب الباء عنه وليس يلزم من صحة سلب
الباء عن ج صحة إيجاب اللاباء له لوجوب وجود الموضوع في الموجبة دون
السالبة فيصح قولنا شريك الباري ليس ببصير ولا يصح شريك الباري غير بصير

البحث الخامس الشرطية إما متصلة إن حكم فيها بثبوت قضية
أو سلبها على تقدير أخرى كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس
البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود لزومية إن كان الإيجاب فيها
لعلاقة بين طرفيها معلومة بالتخصيص كالعلية والتضايف ولا يمتنع صدقها

ح د و د ا ما كل د ه او كل و ر ينتج اما كل آ ب او كل ح ه او كل و ر
ثالثها ما يتركب من متصلة وحملية كبرى والشركة مع تالي المتصلة وشرط انتاجه ايجاب
المتصلة ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالي والحملية
كقولنا كلما كان آ ب فج د وكل د ه ينتج كلما كان آ ب فج ه ورابعها ما يتركب من الحملية والمنفصلة
والحمليات بعدد اجزاء الانفصال تشارك كل واحد منها جزءا من اجزاء الانفصال والتأليفات
متحدة في النتيجة وشرطه ان يكون المنفصلة حقيقية او مانعة الخلو كقولنا كل ح اما ب واما د
واما ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط ينتج كل ح ط لانه لا بد من صدق احد اجزاء الانفصال
والحمليات صادقة في نفس الامر فاي جزء فرض صدقه من المنفصلة يصدق مع ما يشاركه من الحمليات
وخامسها ما يتركب من متصلة صغرى ومنفصلة كبرى والشركة في جزء تام والمنفصلة
مانعة الجمع كقولنا كلما كان آ ب فج د ودائما اما ج د او هز مانعة الجمع ينتج دائما
اما آ ب او هز واما الاستثنائي فهو مركب من شرطية واحد جزئيها او نقيضه وشرط
انتاجه امور ثلثة احدها احد الامور الثلثة اما كون الشرطية كلية او كون الاستثنائي كليا
في جميع الازمان والاوضاع الغير المنافية للمقدم او كون حال الاستثناء والشرطية واحدة
ان كانت شخصية وثانيها كون الشرطية غير اتفاقية وثالثها كون الشرطية موجبة فالمتصلة
الكلية اللزومية ينتج استثناء مقدمها عين تاليها واستثناء نقيض تاليها نقيض مقدمها من غير عكس

ولا استثناء نقيض المقدم نقيض
في الصورتين اي لا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم ولا من عدم الملزوم
التالي لجواز كون التالي اعم من المقدم فلا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم
عدم الملزوم كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود
لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة والمنفصلة ان كانت حقيقية ينتج استثناء
عين كل جزء نقيض الاخر واستثناء نقيض كل جزء عين الاخر كقولنا اما ان يكون العدد
زوجا او فردا لكنه زوج فهو ليس بفرد لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه فرد فهو ليس بزوج
لكنه ليس بفرد فهو زوج وان كانت مانعة الجمع ينتج استثناء عين كل جزء نقيض الاخر
فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا لكنه شجر فهو ليس بحجر لكنه حجر فهو ليس
بشجر وان كانت مانعة الخلو ينتج استثناء نقيض كل جزء عين الاخر كقولنا اما ان يكون
هذا الشيء لا شجرا او لا حجرا لكنه شجر فهو لا حجر لكنه حجر فهو لا شجر القسم الثاني
الاستقراء وهو اثبات حكم كلي لثبوته في بعض جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل
عند الاكل لان الدواب والطيور وسائر الحيوانات كذلك وهو تام ان كان الجزئيات حاصلا لا يتبين
محمول المطلوب لكل واحد من جزئياته وناقص ان لم يكن كذلك لاحتمال ان يكون غير المستقرء
مخالفا للمستقرء القسم الثالث التمثيل وهو عبارة عن اثبات الحكم في صورة
جزئية لثبوته في صورة اخرى معللا بامر مشترك بين الصورتين والفقهاء يسمونه قياسا
والصورة التي ثبت الحكم فيها بالاتفاق اصلا والاخرى فرعا والمشترك علة جامعة ولمعرفة
علة

لدائم

١٥

علة المشترك طريقان احدهما الدوران وهو وجود الحكم في صور وجد المشترك فيها
وانعدامه في صور اخرى انعدم المشترك فيها واذا كان كذلك كان الحكم دائرا مع المعنى
المشترك وجودا وعدما ودوران الشيء مع الشيء وجودا وعدما موجب لكون المدار علة للدائر
الثاني الترديد وهو حصر العلية في اوصاف وابطال بعضها بالدليل ليتعين المعنى
الاخر للعلية وكل واحد من الطريقين ضعيف اما الاول فلان الجزء الاخير من العلة دائر معه
الحكم وجودا وعدما واما الثاني فلان انحصار الاوصاف المذكورة ممنوع لاحتمال قسيم
اخر الفصل الثالث في توابع الحجة وفيه مباحث الاول في مواد الحجة وهي اما معتبرة
يقينية وغير يقينية واليقين اعتقاد ان الشيء كذا مع اعتقاد انه لا يمكن الا ان يكون الامر
كذا اعتقادا مع كونه مطابقا للواقع وامتناع تغيره في نفسه واليقينيات ستة انواع
الاول الاوليات وهي قضايا يكون تصور طرفيها كافيا في جزم الذهن بالنسبة بينهما
بالايجاب او السلب كقولنا الكل اعظم من الجزء الثاني المشاهدات وهي قضايا
يحكم العقل بها بواسطة قوى ظاهرة او باطنة كحكمنا بان الشمس مضيئة وان النار حارة الثالث
المجربات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة مشاهدات متكررة موقعة لليقين بسبب انضمام
قياس خفي اليها وهو انه لو كان اتفاقيا لما كان دائما ولا اكثريا كحكمنا بان شرب السقمونيا
موجب لاسهالها المشاهدة الا انها لا يوثر بهم بعد الحرمة الرابع الحدسيات وهي قضايا
يحكم العقل بها بواسطة حدس قوي يحصل من النفس بسبب مشاهدة القرائن دون الا نظر

موجب للتيقن كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس والحدس هو سرعة الانتقال
من المبادي الى المطالب والفرق بين الحدس والتجربة ان الحدس لا يتوقف على فعل يفعله
الانسان حتى يحصل له المطلوب بواسطته والتجربة تتوقف على ذلك فان الانسان
ما لم يجرب الدواء اما بنفسه او بغيره مرة بعد اخرى لا يمكنه الحكم عليه لكونه مسهلا او غير
مسهل الخامس المتواترات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة كثرة شهادات
بعد الاطلاع على عدم امتناع المخبرين وامن النفس من التواطؤ والتوافق عليها وانتهائها
بالاخرة الى مشاهدة المخبر عنه كالحكم بوجود مكة وبغداد السادس قضايا قياساتها
معها وهي التي يحكم العقل بها بواسطة لا يغفل الذهن عنها عند تصور الحدود كقولنا
الاربعة زوج لانقسامها بمتساويين فانه وسط حاضر عند تصور الاربعة ولهذا وجب
والقياس المركب من هذه الانواع الستة يسمى برهانا وهو اذا فحول مؤلف من مقدمات
يقينية لانتاج قول يقيني والبرهان اما لمي ان كان الحد الاوسط فيه علة لانتساب
الاكبر الى الاصغر في الخارج والذهن معا ايجابا كان او سلبا كقولنا هذا الشخص متعفن
الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم واما اني ان كان الحد الاوسط فيه علة لانتساب
الاكبر الى الاصغر ايجابا كان او سلبا في الذهن فقط كقولنا هذا الشخص محموم وكل محموم
متعفن الاخلاط ينتج ان هذا الشخص متعفن الاخلاط وغير اليقينية انها ستة انواع
المشهورات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة اعتراف جميع الناس بها والمسلمات
وهي

وهي قضايا يكون مسلمة عند الخصم والعلم الذي يثبت فيه الجدال ويبني كل واحد منهما
عليه كلامه في دفع صاحبه والقياس المركب من هذين النوعين يسمى جدلا والمقبولات وهي قضايا
تسلم من شخص اعتقد فيه الجمهور والمظنونات وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة الظن اي مثل
تلك القضايا والظن هو الحكم بالطرف الراجح في النقيض مع الشعور بجواز الطرف الاخر والقياس
المؤلف منهما يسمى خطابة والمخيلات وهي قضايا اذا وردت على النفس اثرت فيها تاثيرا عجيبا
من قبض او بسط سواء كانت صادقة او كاذبة كقول القائل في مقام الترغيب الخمر ياقوتة
سيالة وفي مقام الترهيب العسل مرة مهوعة والقياس المؤلف من هذا النوع يسمى
شعرا والوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم الانساني في امور غير محسوسة
وقد يكون حكمه في غير المحسوس كاذبا اذ الوهم تابع للحس فما لا يوافق المحسوس لا يقبله
الوهم وان ساعد العقل في مقدمات منتجة لنقيض حكمه فاذا وصل الى النتيجة نكص على عقبه
والقياس المؤلف منها يسمى سفسطة البحث الثالث في القياس المركب وهو
عبارة عن قياسات مركبة من مقدمات ينتج بعضها نتيجة وهي مع مقدمة اخرى نتيجة اخرى وهلم جرا الى ان
يحصل المطلوب وهو اما موصول او مفصول اما الموصول فهو الذي يذكر فيه النتائج مرتبة
بالقياسات الاخر بعده كقولنا كل ج ب وكل ب ا ينتج كل ج ا ثم تقول كل ج ا وكل ا د
ثم تقول كل ج د وكل د ه ينتج كل ج ه واما المفصول وهو الذي لا يذكر فيه نتائج الاقيسة
ال

كل ج ب د وكل ب ا وكل آ د وكل
المذكور الى النتيجة التي هي المطلوب لقولنا كل ج ... الثالث في قياس الخلف
د ه ينتج كل ج ه وهو المطلوب البحث
وهو عبارة عن الاستدلال بامتناع احد النقيضين على ان الحق هو النقيض
الاخر وهو مركب من قياسين اقتراني واستثنائي اما الاقتراني فهو مركب من متصلة
مقدمها نقيض المطلوب وتاليها لازم نقيضه ومن حملية صادقة في نفس الامر واما
الاستثنائي فهو مركب من متصلة وهي نتيجة القياس الاقتراني مقدمها نقيض المطلوب
وتاليها امر محال ومن حملية لرفع التالي المحال لقولنا اذا كان المطلوب ليس كل
ج ب لو لم يصدق ليس كل ج ب لصدق كل ج ب وكل ب ا اعني المقدمة الصادقة
في نفس الامر ينتج قولنا لو لم يصدق كل ج ب لكان كل ج ا ثم نجعل هذه النتيجة
جزءا من القياس الاستثنائي ونستثني نقيض تاليها هكذا لو لم يصدق ليس كل ج ب لكان
كل ج ا مع انه قول محال ينتج لم لا يصدق ليس كل ج ب فيصدق ليس كل ج ب وهو
المطلوب البحث الرابع في قياس العكس وهو ارتباط الاخرى المقدمتين
بقياس مؤلف من نقيض النتيجة او ضدها ومن المقدمة الاخرى لكن القياس هكذا كل
ج ب وكل ب ا فنقول ليس يصدق كل ج ا لانه لو صدق ليس كل ج ا او كل ب ا
ينتج من الشكل الثاني ليس كل ج ب الذي هو نقيض كل ج ب فيكون كل ج ب كاذبا
وان ضم الى كل ب ا لا شيء من ج ا ان القياس المبطل لكل ج ب مؤلف من ضد النتيجة والمقدمة

والمقدمة الاخرى البحث الخامس في القياس الدوري وهو ان
يوخذ النتيجة فيه بعينها ويضم الى عكس احدى المقدمتين كلي ينتج المقدمة الاخرى
لقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق ضاحك ينتج كل انسان ضاحك فاذا قيل
لم قلتم ان كل انسان ناطق فنقول في بيانه لان كل انسان ضاحك وكل ضاحك ناطق
ينتج كل انسان ناطق خاتمة اجزاء العلوم ثلاثة موضوع ومبادي
ومسائل اما الموضوع فقد عرفت معناه في صدر الكتاب واما المبادي فهي الحدود
والمقدمات التي تؤلف منها الاقيسة والحدود الموضوعات واجزائها واعراضها
الذاتية والمقدمات المؤلفة منها القياسات اعم من ان يكون يقينية او غير المقدمات
التي تنسب محمولاتها الى موضوعاتها بلا سبب او غير بينة وهي التي لم يكن نسبة
محمولاتها الى موضوعاتها بلا سبب واما المسائل فهي القضايا التي تطلب
في ذلك العلم بالدليل عليه ويجب ان يكون محمولاتها خارجة عن موضوعاتها ولنختم هذا
اخر ما اردنا ايراده في هذا المختصر والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم